إدارة التنمية المحلية والرهان التنموي في الجزائر

Management of local development and development bet in Algeria

*خوني يوسف ، طالب دكتوراه
جامعة باتنة01 - الجزائر
youcef.khaouni@univ-batna.dz
مخبر الامن الإنساني الواقع، الرهانات و الافاق

*مرزوقي عمار، أستاذ
جامعة باتنة 01 - الجزائر
omar.merzougui@univ-batna.dz

تاريخ الارسال: 2022/10/16	تاريخ القبول: 2022/12/07	تاريخ النشر: 2023/01/15

ملخص:

تعتبر التنمية المحلية ركيزة اساسية للنهوض بالتنمية الوطنية الشاملة، فهي تشكل نوع من التقسيم الإقليمي الهادف لتنمية منطقة ما، أو مجتمع في حيز جغرافي معين للدولة وذلك من خلال رسم السياسات التنموية وتنفيذ برامجها، والجزائر واحدة من الدول التي أثبتت تجربتها التنموية من خلال اعتماد الدولة على أسس وركائز في التنمية المحلية، وهذا باعتمادها على إدارة التنمية على المستوى المحلي والمتمثلة في الإدارة المحلية. وكان الهدف من هذه الدراسة اسقاط نموذج إدارة التنمية على الادارة المحلية في الجزائر وكذلك التعريف بمراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر بدا بمرحلة التخطيط ثم مرحلة اقتصاد السوق، ثم جاءت مرحلة الإنعاش الاقتصادي والنموذج الجديد للنمو.

الكلمات المفتاحية إدارة التنمية؛ التنمية المحلية؛ برامج السياسات التنموية.

المؤلف المرسل: خوني يوسف

Summary

Local developpement is considered as an essential pillar for the advancement of national development. It constitutes a kind of regional division aimed to develop a region or a community in a specific geographical area by developing policies and implementing programmes. Algeria is one of the countries that based its development experience on the local development approach, by relying on the management of development at the local level through local administration. The aim of this study is to project the development management model on the local administration in Algeria, as well as to define the different stages of local development programs, starting with the planning stage, then the market economy stage, the economic recovery and the new growth model.

Keywords : Management Development; local development; development policy programmes

مقدمة

ان موضوع التنمية المحلية يحتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل[1]. إن هذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلتها تحتل موقعا بارز في استراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها حيث تعتبر واحدة من الدول التي أثبتت تجربتها التنموية، ولعلها من أكثر التنظيمات القائمة بهذا الدور التنموي، كما أن الجزائر من بين الدول التي اتبعت أسلوب الإدارة المحلية التي تعتبر النموذج الأوحد في إدارة التنمية المحلية نتيجة تعقد وظائف الدولة وتشعب مسؤولياتها وكبر حجم حقوق المواطنين.

الإشكالية

نظرا للسياسة الاستعمارية المتبعة في الجزائر قبل الاستقلال والتي كان لها الأثر البالغ في تخلف الاقتصاد والمجتمع ككل، ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا واجتماعيا مزري للغاية وأمام هذا الوضع عملت الحكومة الجزائرية على فك الارتباط مع الاقتصاد الفرنسي في هذه المرحلة، محاولة بذلك بسط نفوذها من خلال رسم معالم المسيرة التنموية للبلاد التي تجسدت في انتهاجها للنظام الاشتراكي لمحو الآثار المترتبة عن الحرب التحريرية، حيث كان الوضع الاقتصادي غداة الاستقلال اقتصادا مفكك غير متوازن نتيجة لوجود معظم المنشئات الاستعمارية في الشمال وفي المدن الكبرى على وجه الخصوص على حساب المناطق الريفية وانعدام التوازن يتجلى أيضا في ضعف القطاع الصناعي وسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية بالإضافة إلي التدهور الشديد إذ لم نقل الانعدام الكلي للتعليم بشتى أطواره والوضعية الصحية وهياكلها المنعدمة خاصة في الأرياف، وأمام هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي ورثته الجزائر عن المعمر الفرنسي، عملت السلطات على رفع التحدي من خلال الأسس النظرية التي ينبغي السير عليها.

إن التنمية المحلية كمفهوم شامل، يضم في طياته المستوى المحلي الريفي والحضري والإقليمي والوطني، لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي وإنما تشمل كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغييرات كمية وكيفية

عميقة وهي بذلك تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تختلف في تفاصيلها من مجتمع محلي إلى آخر، إلا أنها تشكل رسالة الدولة وأعوانها. ومما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ماذا نقصد بإدارة التنمية المحلية وما هي خصائها؟
2. ماهي اسس سياسة التنمية المحلية في الجزائر؟
3. وماهي اهداف التنمية المحلية في الجزائر؟

المحور الأول: إدارة التنمية المحلية (المفهوم والخصائص)

1/ تعريف إدارة التنمية المحلية:

إدارة التنمية هي تلك الإدارة التي تأخذ على عاتقها مهمة تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الشاملة وتسعى لتحقيقها، على اعتبار أن عملية التنمية لن تتحقق دون وجود إدارة فعالة تعمل على توجيهها وتسييرها، وتعتبر إدارة التنمية جزء من الإدارة العامة و ليست منفصلة عنها أو أنها نوعا جديدا من الإدارة بل هي موجهة نحو هدف و تؤكد على دور معين للإدارة وهو الإدارة من أجل التنمية، بعدما كان الدور التقليدي للإدارة العامة مرتبطا أساسا بحفظ القانون و النظام و جمع الإيرادات، بمعنى أنها كانت إدارة للحفاظ على النشاط الحكومي على ما كان عليه، أما إدارة التنمية فهي خاصة بتنمية نشاط الحكومة خاصة في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، وإدارة التنمية بهذا المعنى وفي هذا الإطار ليست مجرد إدارة تنفيذية ولكنها تسهم بصورة فعالة في صياغة السياسات والخطط والبرامج والإشراف على تنفيذها في ضوء استراتيجيات مدروسة وأهداف واضحة، غير ان هناك مجموعة ناقضت فكرة ان إدارة التنمية هي الإدارة العامة وذلك نظرتها إلى هذا المصطلح إما من زاوية خاطئة، أو من زاوية جزئية أو محدودة وضيقة، ودليلهم في ذلك، قولهم بأن إدارة التنمية هي الإدارة العامة في الدول النامية وذلك استنادا إلى فكرة أن الدول النامية مطالبة بأن تكون دول تنمية، وأن جهاز الإدارة العامة فيها باعتباره أداة الدولة التنفيذية، يصير مطالبا بأن يكون جهاز إدارة التنمية[2].

واي كانت المواقف الجدلية فالنتيجة الحتمية هي ان التنمية في البلدان النامية توصل الى ظهور مفهوم جديد للإدارة العامة هو مفهوم إدارة التنمية. وبهذا تكون إدارة التنمية هي الأساليب الإدارية الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري في الدول النامية ولمواجهة مشكلاته بما يحقق الانماء الاقتصادي الفعال والذي ينمي موارد الدولة وهذا التعريف لإدارة التنمية يعني ان إدارة التنمية هي البحث في نقطتين مرتبطتين هما:

*/ إدارة التنمية تعني دراسة واقتراح الحلول للمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجه إدارة التنمية في الدول النامية.

*/ ادارة التنمية تعني الإدارة العامة في الدول النامية بمعنى ان الجهاز الإداري في تلك الدول تقوم بدور أساسي مميز في التنمية فهو جهاز إدارة التنمية من هذه الزاوية، ويرتبط بذلك المعنى بدراسة تنظيم الجهاز الإداري ودراسة محيط عمله ودراسة مشكلاته الحادة وتطوير دوره ووضع الحلول لمشاكله[3].

وهنالك من يرى أن إدارة التنمية تمثل تعبيرا عن حل مشاكل الإدارة العامة في الدول النامية وفي هذا ما يمثل خلطا بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية، وذلك على اعتبار أن التنمية الإدارية، هي التي تسعى إلى حل هذه المشاكل عادة. وهي بذلك لا تمثل إلا إحدى الوظائف أو العمليات التي يفترض في إدارات التنمية أن تلعبها إلى جانب وظيفتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... وغيرها من الوظائف التي تتشكل منها وظيفة التنمية طبقا لكليتها وشموليتها المفترضة. أضف إلى ذلك أنه لا يمكن تعريف إدارة التنمية من زاوية وظيفية فقط، وذلك بغض النظر عن مدى الكلية التي يجب مراعاتها عندئذ، وذلك لأن إدارة التنمية تعبر عن وجود نظامي بنائيَ ووظيفي وعلائقي في الوقت نفسه، ولا بد أن يشمل التعريف الأمثل ما يراعي هذه المسألة، وأنه لا يجوز تعريف الكل بالاستناد إلى الجزء فقط[4]. ويعرفها الأستاذ الدكتور أحمد رشيد "بأنها تعبر عن الأسلوب والنمط الإداري المتبع، وبالتالي فهي مجموعة الأساليب الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري في الدول النامية ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة". ومنه فإن المنظور الشامل لمفهوم إدارة التنمية، يركز على أن إدارة التنمية هي الجهاز الإداري المسؤول عن تنفيذ التنمية بمختلف أشكالها في المجتمع،[5] وذلك من خلال ثلاث حقائق تواجه القيادات هي أن الاستقلال السياسي لا يتأكد ولا يتحقق إلا بتمام التنمية الاقتصادية التي تعوض التخلف وتقضي عليه. والتنمية الاقتصادية المطلوبة لا تُحقق بالسرعة المطلوبة إلا بالنمو الصناعي الفعال كما أن التصنيع يحتاج إلى تحولات أساسية اجتماعية، ولا يتحقق أحيانا ولا يبدأ إلا بقيام السياسة العامة مباشرة عن طريق جهازها الإداري يقوم بدور رئيسي في تحقيقه أو بدئه[6].

*تؤدي إدارة التنمية الى ظهور العديد من المنظمات العامة تسعى الدول بواسطتها تحقيق التنمية ويمكن تقسيم تلك المنظمات الى ثلاثة نماذج عامة تكاد تظهر في معظم تجارب ا التنمية وهي:

أ/**منظمات مصلحية**: وهذا هو النوع التقليدي والاقدم منذ بداية العصر الحديث الذي يدخل في تكوين الجهاز الإداري الحكومي ويظم الوزارات والمصالح والدوائر المختلفة في الحكومة ومن المؤكد ان هذه المنظمات لا غنى عنها في إدارة التنمية.

ب/**المؤسسات العامة**: وهي المنظمات الاقتصادية او منظمات الاعمال التي انشأتها الدولة وتديرها الحكومة وحدها او تديرها مع افراد من الشعب حسب النظام الاقتصادي والسياسي السائد وهذا النوع من المنظمات حديث جدا لم تظهر الابعد الحرب العالمية الثانية ويعكس اتجاه جديد في أنشطة الدولة وهو تحويلها الى رجل اعمال يشارك في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية وهذا النوع يوجد بوضوح في الدول النامية وذلك بغض النظر عن العقائد السياسية لتلك الدول بل تعبيرا عن قضية التنمية[7].

ج/**المنظمات المحلية والإقليمية**: وهي المنظمات الإدارية العامة التي تنشأ في مناطق الدولة المختلفة لتنفيذ سياسات تلك الدول في تلك المناطق وهذا النوع من فروع الجهاز الإداري الحكومي من النوع الأول يوجد في كل الدول بلا استثناء تعبيرا عن الاتساع في نطاق وظائف الدولة وصعوبة إدارة تلك الوظائف كلها على المستوى المركزي، وهو النوع المقصود في هذه الدراسة.

2/ واقع إدارة التنمية المحلية بالجزائر:

إن تنظيم الإدارة المحلية في الجزائر يسعى دائما إلى تحقيق الأهداف التي قام من أجلها، قصد إشباع حاجات أفراد المجتمع المحلي وهو يبذل في سبيل ذلك جهودا ويستخدم موارد (مادية، وبشرية). كما أنه يحتل الصدارة من حيث كونه صانع للتنمية المحلية، والذي يعد سببا لنشأتها وقيامها[8]. من هذا المنطلق تعتبر الإدارة المحلية بالجزائر النموذج الأوحد لإدارة التنمية المحلية كما انها تمثل أهم صورة وأبرز مظهر لتطبيق سياسة اللامركزية وأحد آلياتها الرئيسية، باعتبارها ضرورة لكيان الدولة واستقرارها واستمرارها وفاعليتها وحضورها الدائم والقريب من المواطن، ووسيلة تدخلها المباشر وغير المباشر وفي الوقت المناسب وبالأسلوب الملائم من اجل التحكم في شؤون المجتمع وتسييرها، وتلبية الاحتياجات، ووضع الخطط الواقعية، نتيجة امتلاكها للمعطيات والبيانات الحقيقية والدقيقة بسبب تعاملها اليومي مع المواطن، ومعايشة مشكلاته الحقيقية. كما يعتبر هذا الأسلوب في التنظيم الإداري من أهم الأساليب الأكثر نجاعة وفعالية في تحقيق المطامح الشعبية وهذ تجسيدا لمبدأ اللامركزية الإدارية.

3/ مقومات وخصائص إدارة التنمية المحلية بالجزائر

***جماعة إقليمية**: إن خاصية الإقليمية او المحلية تعبر بشكل واضح وصريح عن اعتماد الدولة الجزائرية لنظام اللامركزية الإقليمية الذي يقوم على مبدأ تقسيم إداري للدولة يحدد وحداتها المحلية وتميز المصالح المحلية عن المصالح الوطنية[9]

***تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية:** تعبر إدارة التنمية المحلية بالجزائر ممثلة في "البلدية والولاية "عن مجموعة أشخاص وأموال تتكاتف وتتعاون لتحقيق أهداف مشروعة بموجب اكتسابها للشخصية القانونية التي تمكنها من التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات.

***هيئة مستقلة وخاضعة للرقابة**: تقوم إدارة التنمية المحلية في الجزائر على أساس نقل وتحويل السلطات والاختصاصات بنص القانون والتمتع بالشخصية الاعتبارية وبما انها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، هذا لا يعني عدم خضوعها لرقابة الأجهزة المركزية، بحيث تمتد الوصاية أو الرقابة على إدارة التنمية المحلية إلى هيئاتها ومجالسها والأشخاص وأعمالهم وتصرفاتهم فهي رقابة شاملة ومتعددة المستويات والمراحل.

*خصائص إدارة التنمية المحلية

تتميز الإدارة المحلية بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها:

-1تنمية المجتمعات المحلية مما يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

-2اشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لتدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية.

-3تعد مدرسة للتربية السياسية للأفراد لإعداد القيادات الصالحة.

-4تحقيق قدر كبير من النهوض بالمجتمعات المحلية من خلال إثارة حماسهم والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية.

المحور الثاني: ادارة التنمية المحلية قراءة في الاسس والاهداف

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل رأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس والاهداف التالية:

1-أسس برامج التنمية المحلية بالجزائر:

أ/تدخل الدولة: هناك خلافات فكرية عميقة حول مفهوم الدولة وما يجب أن تقوم به من ادوار ومهام ووظائف لخدمة أهداف المجتمع التي تشكل إطاره وتجسد إرادته، الا انه اعطيَ

الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها ان الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية، و القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي، وحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الاستراتيجية للمجتمع وكذلك تلعب دور المحفز في توجيه النشاط الاقتصادي الأكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة كما ان الدولة تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية[10].

ب/ المشاركة الشعبية: تشير الأبحاث إلى أن درجة المشاركة الشعبية في التنمية المحلية تختلف من بلد لآخر و يعود ذلك إلى طبيعة النظام المطبق، فكلما زادت الديمقراطية زادت المشاركة الشعبية، كما أنه كلما كان حجم الوحدة المحلية صغيرا كلما زاد معدل مساهمة الفرد في تشكيل سياستها العامة حيث يعتبر موضوع المشاركة الشعبية من أهم المواضيع التي تشغل بال الساسة والاقتصاديين، كما أنها محل اهتمام المسؤولين التنفيذيين سواء كانت في الدول المتقدمة أو في الدول النامية [11] ،فالمشاركة الشعبية هي وسيلة لتحقيق أهداف على مستوى المجتمع وأخرى على مستوى الفرد، فهي تساعد المجتمع على تحقيق أهدافه و تزيد من قدرة الفرد على التعامل مع مشاكل المجتمع و الوصول إلى حل بصدد ها.

وتعد المشاركة الشعبية أحد أهم مقومات تجسيد التنمية المحلية، حيث يمكن أن تتجسد هذه المشاركة في تسيير الشؤون المحلية، بحيث يجمع علماء الاقتصاد على ضرورة مشاركة المواطنين المحليين في تسيير شؤونهم المحلية و ذلك من خلال اختيار القادة المحليين ، حيث بات من الضروري أن يختار السكان المحليين قادتهم الذين يرونهم أكفاء في إدارة شؤونهم المحلية بكل حرية و ديمقراطية غير مجبرين على قبول أشخاص لا رغبة لهم فيهم أو غرباء عن الإقليم الذين يعيشون فيه، و هذا ما يضمن تجاوب الأفراد المحليين مع الخطط و المشاريع التي يختارها قادتهم .

والظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي غرست في نفسه وأعماقه التطلع الى عالم تسوده العدالة والمساواة في الاستفادة من ثمار التنمية ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة

المحلية وتشكيلها عن طريق الانتخاب الكلي والمباشر ومع صدور دستور 1989م تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء[12].

ج/التخطيط: إن التخطيط هو منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد، أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة، التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب[13].

ويعد التخطيط المحلي من أهم أدوات التنمية المحلية، حيث تقوم الجماعات المحلية في الجزائر بإعداد مخططاتها التنموية والتي تتمثل أساسا في المخططات البلدية والمخططات الولاية للتنمية بالإضافة إلى المخططات ذات الطابع الوطني والتي تساهم بشكل غير مباشر في التنمية المحلية. وتدخل مخططات البلدية للتنمية ضمن برامج التجهيز العمومية، حيث من خلالها تحاول الدولة إعطاء ديناميكية أكثر للتنمية المحلية في مختلف بلديات الوطن. لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة PSC والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة PSD والمخططات البلدية للتنمية PCD.

د/ اللامركزية: تعرف اللامركزية أيضا على أنها طريقة من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة الموحدة، تتضمن توزيع السلطة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات وجماعات محلية تباشر اختصاصاتها في هذا المجال تحت رقابة السلطة المركزية، وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تشييد هياكل تضمن بلوغ الأهداف المتوخاة بكل نجاعة في منأى عن عيوب وثقل المركزية، فتبنت بذلك نهج اللامركزية الإدارية كقاعدة للتكفل بالتنمية في كنف مبدأ تقريب الإدارة من المواطن، والسماح للجماهير من الاضطلاع بالصلاحيات والمهام، وفي إطار توزيع عقلاني ومنطقي للمسؤوليات، وعليه فقد شكلت الجماعات المحلية ممثلة في كل من البلدية والولاية أهم وحدتين أنيطتا بتحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الوطنية[14] ، وبذلك أصبحتا تشكلان أهم مظهر من مظاهر اللامركزية في النظام الإداري الجزائري، فالعلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي. وتحقق التوافق بين الحاجات المحلية

وقرارات السياسة المركزية. تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى القادة المحليين وأفراد الشعب، وتحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب[15].

هـ/التوازن الجهوي: نجد كل المواثيق التي جاءت بها الدولة الجزائرية نصت على التوازن الجهوي باعتباره أهم مبادئ السياسة التنموية التي تهدف إليها عملية التنمية بالجزائر حيث يعتبر مبدأ ثابتا لا يقبل التنازل عنه وشكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازنا ومتزامنا، عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر.

و/الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان (المواطنين): لقد منحت النظرية الاقتصادية عناية فائقة للرأسمال البشري المتمثل في البحوث والدراسات والابتكار والتجديد الذي تؤديه العناصر البشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات والقدرات، لأنها تشكل عاملا مهما في تطور الدول وتفوقها وامتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها وتطورها. ونظرا لخطورة العنصر البشري ودوره الحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية أصبح يشكل محور اهتمامات الدول والمنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في التنمية البشرية لأن التنمية التي يكتب لها النجاح هي التي يشعر فيها الإنسان بالعدل وتتكفل باحتياجاته وتحقيق رغباته بيسر، وتجعله في حالة من التغير الاقتصادي والاجتماعي نحو الأفضل والانفتاح والاستفادة بكل ما تجود به المعرفة الإنسانية وما يحتوي العصر من مستجدات وابتكارات في إطار يسمح بالتطور ويحفظ الشخصية الذاتية للمجتمع[16].

ز/الاعتماد على الإمكانيات الوطنية والدولية: يمثل الاعتماد على الإمكانيات الوطنية والدولية في تحقيق التنمية المحلية من خلال تمويل المشاريع التنموية سواء بالاعتماد على التمويل الوطني عاما او خاص من خلال الاستثمارات الوطنية او التمويل الاجنبي الذي يتمثل في القروض والاستثمارات الأجنبية.

2-اهداف برامج التنمية المحلية بالجزائر

إن التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها:

- ✓ / حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها ودعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة-زراعة-خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود .
- ✓ / التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد. وترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة، ووضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ / إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
- ✓ / تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- ✓ / إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها. وتحسين ظروفهم وإطار حياتهم بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية. وضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية كالتطهير والتزود بالماء الشروب، الإنارة الغاز والكهرباء، المواصلات والاتصالات الصحة، التربية والتكوين، الرياضة والترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية. ومحاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.
- ✓ / القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل.
- ✓ / العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

المحور الثالث: مراحل مسار تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر

تعد بداية الاستقلال من اصعب المراحل الاقتصادية التي عاشتها الجزائر باعتبار انها في وضعية حتمية لمواجهة التحديات الاقتصادية والعالمية حيث كانت تعيش فراغا على مستوى جميع القطاعات بسبب الفترة الاستعمارية ولم يترك الاستعمار أي فرصة للجزائريين لتعلم

فن الإدارة وتسيير المؤسسات ،هذه الوضعية فرضت على الحكومة الجزائرية الاهتمام اكثر بالقطاع الصناعي ومده بكل الوسائل المادية والبشرية وعندما بدأت الجزائر المستقلة بصياغة توجهاتها الإنمائية ارادت أن تجعل منطلقاتها للتنمية والتخطيط ذات إطار شمولي، يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية معا فعمدت إلى استكمال السيطرة الوطنية على النشاط الاقتصادي عن طريق التأميم لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية. ثم تركز اهتمامها الرئيسي على إنشاء مجموعة طموحة من الصناعات الكبرى المرتبطة بالنفط والغاز، وبدأت الجزائر بترقية قطاع المحروقات[17]، الذي رأت فيه القطاع الاستراتيجي الذي يجلب لها ما تحتاج من عملة صعبة تؤدي إلى النهوض بالقطاعات الأخرى وهو ما تفسره المبالغ الهائلة في هذا القطاع خلال المخططات المتتالية.

أ-مرحلة التخطيط (1967-1989م):

تعتبر سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من حصر الإمكانيات البشرية والمادية حيث باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات (الخطط) ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد[18] كما يلي:

1*المخطط الثلاثي الأول (1967-1969م): انطلقت عملية التخطيط في الجزائر بوضع المخطط الثلاثي الأول سنة 1967، لكنه لم يكن خطة اقتصادية بأتم معنى الكلمة لأنه يفتقر إلى شروط التخطيط (كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة) وكان الغرض منه تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديد التي تم تبنيها، ورسم بعض الاتجاهات في إطار استراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر في السنوات القادمة.

2*المخطط الرباعي الأول (1970-1973م): ويعتبر المخطط الرباعي الأول بمثابة الانطلاقة الحقيقية للتخطيط، إذ وضع الدلائل الأولية للبيروقراطية الاقتصادية في الجزائر فتميز بالدقة أكثر وبتسخير قيمة مالية أكبر خصصت للاستثمار إلى جانب إدخال الجماعات المحلية في هذه العملية، بحيث أصبحت الولاية والبلدية تقترح المشاريع الاجتماعية كالطرق والمدارس والعيادات التي قد تدمج في هذه الخطة. وكان اهتمام هذا المخطط بتنمية الهياكل الإدارية يستهدف جعل الإدارة قريبة من المواطن ويتوافق ذلك مع المبدأ الذي شرعت الدولة في تطبيقه سنة 1967 والمتعلق ببناء مؤسسات شعبية منتخبة للدولة كالمجالس الشعبية البلدية والولاية والوطنية[19] ،كما يعتبر المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، فالجماعات

المحلية والشركات العمومية والوزارات الوصية بالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط يتم ضبط المشاريع الاستثمارية وتحدد وزارة المالية معدل الاستثمار، وتعتمد عدة معايير في اختيار المشاريع مثل مناصب الشغل، التوازن الجهوي، والهدف الأساسي لهذه الخطة هو توفير الشروط التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين في آفاق الثمانينات.

3*المخطط الرباعي الثاني (1977/1974): جاء المخطط الرباعي الثاني بعد تقييم النقائص السابقة في المخطط الرباعي الأول، ويشكل هذا المخطط مرحلة أخرى في نظام التخطيط من حيث ظروف صياغته، وقد ركز بصورة خاصة على زيادة الإنتاج وهو الهدف الأول لهذا المخطط، ولقد أوليت عناية خاصة لقطاع الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع السكن والإشغال العمومية، وفتح المجال لليد العاملة ،كما وجه التركيز إلى المناطق النائية وإتباع سياسة لامركزية التصنيع، فمن بين المبادئ الأساسية التي جاء بها هذا المخطط هو تطبيق اللامركزية باعتبارها السياسة الناجعة لتحقيق هدف التنمية في المناطق الفقيرة والمتخلفة والارتقاء بها بمعدلات نمو سريعة.

4*المخطط الخماسي الأول (1984/1980): تعتبر هذه الفترة المرحلة الثانية من مراحل التنمية الموجهة فإذا كانت مرحلة السبعينات مرحلة بناء المؤسسات واسترداد كل ما يستلزم لتسيير المؤسسة الوطنية من عتاد وأجهزة، فان المرحلة الثانية جاءت بشعارات تخدم الحياة الاجتماعية للفرد، بمعنى تحقيق الحاجات الاجتماعية ولقد عمدت الدولة إلى ما يعرف بمبدأ اللامركزية. حيث ولى المخطط الخماسي الأول اهتماما كبيرا بالسكن والنقل ومعالجة البطالة، وتحقيق اللامركزية الحقيقية تكمن في اتخاذ القرارات وتثمين الموارد البشرية واستغلالها بصفة عقلانية ودعم التوازن الجهوري. فقد تركزت أهداف خطة التنمية لفترة (1984/1980) على العمل لترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، فتوقف نسبيا تطور القطاع الصناعي ليعطي الأولوية لباقي القطاعات في حين يتم العمل على وضع ترتيبات جديدة من شانها تطوير النشاطات غير الزراعية بشكل عام[20].

5*المخطط الخماسي الثاني (1989/1985) : يشكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وهو يستهدف تنظيم البرامج الرامية إلى تدعيم التكفل بطموحات الأمة وتلبية متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية استقلالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، ولقد اعتمدت الدولة في هذه المرحلة سياسة الاحتفاظ بوتيرة نمو مدعمة بجهاز إنتاج يضمن مستوى استثماري هام وواصلت الدولة سياستها تجاه تسديد الديون الخارجية وتشجيع الصادرات والاعتناء بالجانب المادي واستعمال أدوات التنظيم

استعمالا جيدا ،وفي سنة 1986 شهدت الجزائر انهيارا تاما للاقتصاد كما صدر في هذه السنة الميثاق الوطني الذي جاء ليؤكد على مواصلة عملية التنمية حسب الأهداف التالية :التركيز على بناء قاعدة صناعية متنوعة ومتكاملة ومتوازنة جغرافيا والتركيز على تقديم نظام للإدارة الاقتصادية بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية على أساس مركزية التخطيط واللامركزية الاقليمية ولامركزية إدارة المشروعات ومشاركة العمال في الإدارة والثورة الزراعية . وتدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في جميع المجالات، خاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات ولا مركزية الأنشطة والمسؤوليات وتحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين والمحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها.

- التركيز على إحداث زيادة تدريجية في الدخل الفردي مع محاولة زيادة المدخرات وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية .والتركيز على الحث السريع في التوسع في التعليم والتدريب للاستجابة لطلب القوى العاملة المدربة واستثمارها في خلق بنية اجتماعية وثقافية مناسبة، كما شهدت هذه السنة أيضا انعقاد ندوة وطنية خصصت لدراسة الإصلاحات الاقتصادية وحل المشكلات في تسيير المؤسسات وركزت على قائمة النقائص والمشاكل من اهمها نقص التحكم في تسيير المؤسسات وتشغيلها وفق طاقة استعابها الحقيقية وضعف فعاليات مؤسسات التجارة الداخلية والتوزيع ، بالإضافة الى ضعف التحكم في عملية البرمجة والتخطيط، وبروز ظاهرة التبذير في مختلف المجالات[21] .

ب-مرحلة اقتصاد السوق

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق تدريجيا مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في إعادة الهيكلية العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية 1982م. وإعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984م.مع إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986م. كما تم إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989م.

ومع صدور دستور1989 م دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلاً وميسوراً، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها

وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني. كما وجدت الجزائر نفسها تعاني من اختلالات هيكلية، عجز في ميزان المدفوعات، ارتفاع في معدل التضخم وارتفاع المديونية الخارجية، وأمام هذه الأوضاع، بات لازما على الجزائر إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة والتخفيف من حدتها، حيث بدأت بخوض برنامج إصلاحات يرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة، ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي. ومنه كان للجزائر أن سطرت انتقالها من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق وبات الأمر حتميا عليها.[22]

ج-سياسة الإنعاش وأهدافها

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض بدلا من الطلب، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي[23].

1-برنامج دعم الإنعاش:PSRE

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج يمتد من الفترة (2001-2004)، حيث قررت الحكومة تنفيذ برنامج استثماري لدعم الإنعاش ويرمي هذا البرنامج إلى إقامة حركية في الاقتصاد الوطني كفيلة بإنعاش العملية التنموية المستديمة، فكان مخطط الإنعاش الاقتصادي هو السبيل الوحيد للنهوض بالتنمية الوطنية عن طريق تفعيل ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة والمستحدثة للتشغيل حيث بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع وجهت أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وتأهيل الهياكل القاعدية، دعم وترقية الاستثمار الفلاحي والصيد البحري، والتنمية المحلية خاصة ما يسمح منها بالانطلاق من جديد في النشاطات الاقتصادية وتلبية الحاجات الأساسية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية بالإضافة الى دعم الإصلاحات في مختلف المؤسسات العمومية والخاصة.

2-برنامج دعم النموPCSC: يمتد من (2005-2009م)

التزام الدولة بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وقد تم تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو. وفي ظل استمرار مسار الإنعاش الاقتصادي، حيث تمت الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005حسب المادة 27التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.كان المقصود من الحكومة هو تكييف مقارباتها من خلال ترشيد الإنفاق العمومي للبرامج والتحكم في كلفة إنجاز وآجال المشاريع. بالإضافة إلى تحسين تسيير المنشآت والخدمات العمومية وتوجيهها نحو زيادة الفعالية، والاستعمال الأمثل للإنفاق العمومي كدعامة من دعائم اللجوء إلى السوق المالية في تمويل برامج الإسناد القطاعية وفي تمويل عمليات إنجازها. وتتمثل أهم المحاور الكبرى لهذا البرنامج في تثمين الثروات وتطويرها وتحسين إطار الاستثمار وترقيته والحفاظ على البيئة خدمتا للتنمية المستديمة[24]، حيث خصص مبلغ قدره 4202.7مليار دج أي ما يعادل 55مليار دولار لهذا البرنامج3 وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة (2006-2009) وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة، موجهة الى تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير الهياكل القاعدية ودعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وتطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال.

3-البرنامج الخماسي للتنمية (2014/2010):

يسمى كذلك المخطط الخماسي الثاني او برنامج توطيد النمو الاقتصادي ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات. وتعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانبها المتعلق بالطلب أو الآخر المتعلق بالعرض على الوسائل التالية[25]:

- ❖ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب، مثل منح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة، ودعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- ❖ الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي واستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي وبالتالي على مختلف السلع والخدمات.

- ❖ مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمشروعات البنى التحتية وتمثل هياكل قاعدية للاقتصاد، وهي فرصة لتوفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة مباشرة وغير مباشرة.
- ❖ تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم، وبالتالي حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد.
- ❖ تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.
- ❖ القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج التكوين المهني والجامعي.

4-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج تكميل للبرامج السابقة، بدأ الشروع في تنفيذه سنة 2015 وتم فتح حساب 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية (المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015 -2019) وتتمثل أهدافه فيما يلي:

•الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز...إلخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

•بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7 %مع حلول سنة 2019.

•إيلاء الاهتمام الأكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه.

•استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

•إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة. ومع استمرار انخفاض أسعار البترول مع حلول سنة 2015، أدى بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تم قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016 ،وفتح حساب آخر بعنوان: "برامج الاستثمارات العمومية" قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017 -2019) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تجميد

جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرنامج، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.

5-النموذج الجديد للنمو(2016-2030)

يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية واستعجالية قصد معاجلة الاختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من اجل الوصول الى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، بميزة التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية[26]، صودق عليه في جويلية 2016 وذلك في ظل انخفاض اسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية[27]:

- المرحلة الأولى مرحلة الإقلاع من 2016إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.
- المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، حيث تتوجه الجزائر نحو الاهتمام بالمناطق الهشة والمحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2024/2020[28].
- المرحلة الثالثة مرحلة الاستقرار او التقارب من 2026 إلى 2030 تهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5 % وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال. ويرتكز هذا البرنامج على تحقيق اهداف أهمها:
  - -المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.
  - -تحديث وعصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الامن الغذائي.
  - الانتقال الطاقوي.
  - تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو من خلال النقاط المستهدفة في النموذج الجديد للنمو حيث يتم تركيز الجهود على مجموعة هامة من القطاعات المتمثلة في

الزارعة والصناعة التحويلية وكذا الطاقات المتجددة والتي تسمح بتخفيض الاستهلاك والحفاظ على الثروات للأجيال القادمة تحقيقا للتنمية المستدامة.

الخاتمة

لقد مرت إدارة التنمية بالجزائر بعدة مراحل بدأً بالمرحلة الاستعمارية التي عرفت الاستبداد الإداري الفرنسي من خلال توزيع المناطق الإدارية التي كانت موجودة في تلك الفترة، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال نجد أن ادارة التنمية عرفت تطورا كبيرا من خلال القوانين والتشريعات في علاقة العمل ودور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية.

اما تطور التنمية المحلية بالجزائر بدأً من الاستقلال إلى غاية مرحلة النموذج الجديد للنمو مرَ بمرحلتين مرحلة الاقتصاد الموجه أي مرحلة المخططات ومن خلاله تم ذكر كل المخططات التي عرفتها التنمية بالجزائر في هذه الفترة، حيث تعتبر التجربة الجزائرية في محاولتها لتحقيق تنمية مستقلة واعتمادها على التخطيط لبلوغ مسعاها قد أحدثت نتائج معتبرة تستحق الثناء نظرا إلى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر قبل بدء هذه التجربة، أي بعد خروج المستعمر الفرنسي حيث استطاعت ان تحدث تحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت على توجيه التنمية ،لكن بالرغم مما حققته الجزائر خلال الخطة التنموية المتبعة من إيجابيات في هذه الفترة الا انه لا يعني أن هذه الخطة خالية من السلبيات حيث عرفت اختلالات اقتصادية و اجتماعية عميقة فقد دخلت في مديونية خارجية نتيجة ارتفاع تكاليف التنمية الشاملة ،كما لم تؤدي المخططات التنموية إلى تحقيق الأهداف المنتظرة في ميدان تحريك عملية النمو، فبقيت معدلات النمو المحققة عموما بعيدة عن ما هو مخطط، وأيضا كان هناك تسيير بيروقراطي مركزي يفتقد لروح المبادرة والإبداع وروح المنافسة والمسؤولية. اما المرحلة الثانية تمثلت في مرحلة اقتصاد السوق من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية واستقلاليتها في فترة الثمانينات ثم جاءت مرحلة الانعاش الاقتصادي عبرة خمسة برامج وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، تبنت فيها الدولة برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص أو العمومي، الاستهلاكي أو الاستثماري. وهذا قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة ومعالجة المشاكل الاجتماعية.

الهوامش:

[1] احمد خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص10.

[2] عبد المعطي عساف ويعقوب حيدر عبد الرحمان، **نحو نموذج متكامل لجهار إدارة التنمية في الدول العربية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، الجزائر، 1999، ص10.

[3] احمد رشيد، **إدارة التنمية تجارب عربية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الناشر مدبولي، 1992 ص 15.

[4] عبد المعطي عساف ويعقوب حيدر عبد الرحمان، مرجع سابق، ص13.

[5]جهيدة ركاش، إشكالية **العلاقة بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية في الجزائر** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص55.

[6] سنوسي خنيش، **الإدارة والبيئة في النظرية والتطبيق**، دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجيستر، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،1997، ص ص91، 92.

[7] احمد رشيد، مرجع سابق، ص 18.

[8] مصطفى عوفي، الصالح ساكري، **تنظيم الإدارة المحلية في الجزائر المفهوم والنشأة**، مجلة الاحياء، العدد 13 كلية العلوم الاجتماعية والعلوم إسلامية ن جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 237.

[9] محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ واحكام القانون الإداري**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002 م، ص85 .

[10] سعد طه علام، **التخطيط مع السوق**، دار الفرز دق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، ط1، 2005، ص 42.

[11] كريم يرقى، **دور الجماعات الاقليمية في التنمية المحلية بالجزائر** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) جامعة المدية، الجزائر،2010، ص21.

[12] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص39.

[13] موسى خميس، **مدخل الى التخطيط**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .1999م، ص13.

[14] مكلل بوزيان، **الاتجاهات القانونية الجديدة للإدارة المحلية في الجزائر في ظل نظام التعددية السياسية**، ادارة الجزائر 2 مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 1999، ص42.

[15] أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** http://sciencesjuridiques.blogspot.com/2009/05/blog-post_

[16] أحمد شريفي، مرجع سابق، ص7.

[17] زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2009/2001** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد07 ، الجزائر، 2010، ص199.

[18] أحمد شريفي، المرجع السابق، ص7.

[19] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص237.

[20] عبد اللطيف بن أشنهو، **تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي**، المستقبل العربي التنمية المستقلة في الوطن العربي، ط1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص 513.

[21] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص207.

[22] زرمان كريم، مرجع سابق، ص199.

[23] مسعي محمد ،**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو** ، ورقلة، مجلة الباحث، العدد10 جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012 ،ص148 .

[24] جهيدة ركاش ، **إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية الجزائر ،جامعة يوسف بن خدة، 2008 ص111.

[25] مخلوفي عبد السلام والعرابي مصطفى، **برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001/ 2014 الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي**، بحث منشور جامعة بشار كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بشار، الجزائر، ص4.

[26] ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، **النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر-بين الواقع والتجسيد**، مجلة الدراسات المالية الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 2 ،2017 ، ص 91.

[27] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2019/2001**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، 2020، ص55.

[28] بن عدة أمحمد، لكحل محمد، **مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2030**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07 /العدد 1 ،2022، ص 413.